

المركز الديمقراطي العربي؛ برلين- ألمانيا
جامعة فلسطين الأهلية؛ بيت لحم - فلسطين
فريق البحث: حسن الأداء في القانون الدولي والمقارن؛
جامعة محمد الخامس -المغرب

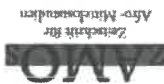
وفاتح المؤتمر الدولي الافتراضي

جائحة كوروناً تحد جديد للقانون

أيام 19/18 سبتمبر 2020



بواسطة تقنية التحاضر المرئي عبر تطبيق (ZOOM)



2020

رقم التسجيل: VR.3383.6420.B

الجزء الأول

Corona pandemic; new challenge to the law

Proceedings of
the international conference
18/19 September 2020

By Zoom App
(Video Communications)



DEMOCRATIC ARABIC CENTER
Germany: Berlin 10315 Gensinger- Str: 112

<http://democraticat.de>

TEL: 0049-CODE

030-89005468/030- 89899419/030-57348845

MOBILTELEFON: 0049174278717

Bondjohann

فريق البحث: حسن الأداء في القانون الدولي والمقارن؛
جامعة محمد الخامس -المغرب

بواسطة تقنية التحاضر المرئي عبر تطبيق (ZOOM)



الرقم	عنوان المقال	الصفحة
01	الطبيعية القانونية للجائحة كوفيد 19 من منظور قواعد القانون العام د. ظريفي نادية ط.د. ضياف ياسمينه	39_13
02	التكييف القانوني لمرض كوفيد19، تحد جديد لنص المادة776 من القانون المدني الجزائري د. حمادي عبدالنور	69_40
03	الكوفيد19 ومركز الفرد والدولة في القانون في ضوء أحكام القانون الدولي، أ.آمنة سالم الدواوي	92_70
04	حالة الطوارئ الصحية وأثرها على الالتزامات التعاقدية في ظل جائحة كورونا أ.د. عبد الصمد عبو	129_93
05	تأثير جائحة كورونا على التوازن المالي للعقد الإداري د.أوشن حنان+ د يعيش شوقي تمام	156_130
06	تكييف جائحة كوفيد 19 في إطار العقود التجارية الدولية ط.د صبية بوزمو	184_157
07	التكييف القانوني لجائحة كورونا بين القوة القاهرة والظروف الطارئة في إطار عقود العمل (دراسة مقارنة بين التشريع الفرنسي والجزائري) ط.د. صهيب ياسر محمد شاهين+ ط.د. معنصري مريم	215_185
08	استمرارية التقاضي بين الفكرة العصرية وجائحة كوفيد-19 أ.عبد الناصر دراغمة+ ط. د. ميرفت حبايه	232_216
09	جائحة كورونا كقوة قاهره وأثرها على المواعيد الإجرائية الواردة في قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية الفلسطيني " أ. الوليد احمد حسين درابيع	258_233
10	جائحة كوفيد 19 وممارسة حقوق الإنسان (قراءة في مشروعية تدخل الدولة -حالة الجزائر) د. أحمد بودشيثة	277_259
11	تعزير النهج القائم على حقوق الإنسان في الاستجابة لوباء كوفيد-	313_278

استمرارية التقاضي بين الفكرة العصرية وجائحة كوفيد-

19

Litigation Continuity between the Modern Idea and the -Covid

19 Pandemic

أ. عبد الناصر دراغمة- الوكيل المساعد في وزاره العدل الفلسطينية

ط. د. ميرفت حباييه- باحث قانوني - وزاره العدل الفلسطينية

ملخص:

سوف تتناول هذه الدراسة الحديث عن، استمرارية التقاضي بين الفكرة العصرية وجائحة كوفيد-19، موضحين بموجها مفهوم التقاضي عن بعد، من الناحيتين النظرية والتطبيقية، وكما سوف نتحدث عن خصائص التقاضي الإلكتروني التي تميزه عن التقاضي العادي التقليدي والتي أهمها، حلول الوثائق الإلكترونية محل الوثائق اليدوية واستخدام الوسيط الإلكتروني جهاز الحاسوب، وفيما يتعلق بمستلزمات التقاضي عن بعد، هناك مستلزمات فنية والمستلزمات التأهيلية.

وكما سوف نتحدث هذه الدراسة عن مفهوم المحكمة الإلكترونية والتي تعتبر اهم وسائل التقاضي الإلكتروني، وحيث يعتبر اهم عناصرها، قضاة المعلومات وكتابة المواقع الإلكترونية والمحامين او المتقاضين وبالإضافة الي التبليغ الإلكتروني الذي يعتبر اهم اجراء سابق للدعوى وخاصة في الأماكن التي لا يستطيع الوصول اليها، وخاصة في فلسطين وذلك نظرا لوجود مناطق خاضعة لسيطرة الاحتلال، وكما ان له دوره في تسريع إجراءات وما توفره من وقت بدلا من إجراءات التبليغ العادية، ولقد اصبح يلوح بالافق نظام التقاضي الإلكتروني، كانشاء نظام تقاضي جديد في غالبية دول العالم وخاصة بعد انتشار كوفيد-19 ومما ترتب عليه من اغلاق كافة المرافق والمؤسسات بما فيها المحاكم، وعليه فاننا نرى ان نظام التقاضي الإلكتروني هو نظام جديد، يفتقر الي

التشريعات التي تنظمه وعلية لابد من اصدار نظام تشريعي جديد بعمل على تنظيمه.
الكلمات المفتاحية: التقاضي الالكتروني، المحكمه الالكتروني، التبليغ الالكتروني،
قضاء المعلومات.

Abstract:

This study will discuss the continuity of suing between the modern concept and pandemic of covid-19, through which we will explain the meaning of remote suing, theoretically and practically also the aspects of electronic suing will be discussed which makes it distinct from normal suing, the main different is that electronic documents are replacing paper documents using computers.

Concerning electronic suing there are some needs for that, some are technic needs and some are rehabilitating needs, also we have the electronic court to talk about, which is the most mean of electronic suing consisting of data judges, websites experts, lawyers, and those who sue each others. besides electronic informing prior to to case this is crucial since there are unreachable places, as long as some are in Palestine are under occupation, informing parts of suit is important because it affects the procedures of suing, either delays or accelerates. In the case of electronic informing parts of suit decreases the time rather the normal one, now the electronic courts are well known as a style of suing in many countries in the world, specially after the

breaking of covid- 19 that lead to lock down and closure of most of institutions, among them are courts.

Upon what we mentioned above the electronic suing is a new form of suing that lacks regulations that manages it so it is necessary to put regulation to do this.

Keywords: Electronic suing- electronic court- electronic informing- data judges

مقدمة

تشهد العديد من الدول في العالم على اختلاف أشكالها تطورا كبيرا في تقنيات الحاسبات والبرمجيات والاتصالات، لاعتبارها فضاء واسع من خلال الدول عبر وسائل تكنولوجية حديثة، بعد ظهور الشبكات بمختلف أنواعها وافاقها الواسعة، واصبح الاستخدام التكنولوجي لا يقتصر على الاقتصاد والتجارة بل تجاوز ذلك الي محاولة حل النزاع القضائي بالطرق التقنية.

الثابت ان عامل الوقت يلعب دورا هاما في مجال تنفيذ البرنامج التنموي للدولة، لهذا بات من الحتمي البحث عن اليات عمل سريعة لإنهاء أي نزاع قضائي من شأنه ان يعيق تنفيذ الخطط التنموية، فرأت بعض الدول المتطورة تكنولوجيا ضرورة طرح النزاع القضائي الكترونيا عن طريق خلق محاكم الكترونية واتباع إجراءات التقاضي عن بعد.

وبسبب الظروف التي يمر بها العالم اليوم بسبب فايروس كورونا كوفيد-19، أصبحت الحاجة اليوم لتبني أي نظام اجرائي جديد للتقاضي بواسطة الوسائل الالكترونية أملتها الضرورة حفاظا على الصحة العامة لأطراف

الخصومة القضائية والهيئات العاملة بهذا المجال بغاية ضمان استمرار المرفق القضائي في تأديته لمهامه، وتجسيدها لمفهوم المصلحة الفضلى للمصلحة العامة للسجناء والهيئات المكلفة بالبحث في قضاياهم، أصبحت الحاجة للتقاضي عن بعد كأحد صور التباعد الاجتماعي، ولكي لا يتحول الحق في ممارسة التقاضي مدخلا من مداخل المخاطرة بالحق في السلامة الصحية للسجناء وكل اسرة القضاء، وعليه فان الترجيح بين الحقوق يستلزم تبني نظام التقاضي عن بعد كآلية احترازية بزمن الجائحة لا غير مع مواكبه هذا الاجراء بتدابير أخرى موازية تنطوي على ضمان كافة حقوق الدفاع وضمانات المحاكمة العادلة.

ومن هنا تظهر الحاجة لنظام التقاضي عن بعد، كأحد التدابير الاحترازية لتطبيق إجراءات السلامة العامة في التباعد الاجتماعي بسبب جائحة كوفيد-19 التي تجتاح العالم الان، وبالإضافة الا انه اصبح الحاجة الي اعتماد نظام جديد للتقاضي، يسمح بضرورة استعمال وسائل الكترونية للتقاضي و رقمه القضاء.

وعليه ما هو المقصود بالتقاضي عن بعد ولعل هذه إشكالية الدراسة الرئيسية، هذا يدفعنا للتساؤلات التالية:

وماهي الاجراءات والوسائل التي تلزم لتنفيذ التقاضي الالكتروني ؟

ماهي التحديات والصعوبات التي تواجه التقاضي عن بعد في ظل انتشار جائحة كورونا والحاجة الي تطبيق نظام التقاضي عن بعد؟

ولعل هذه الاشكالية، التي دفعنا للقيام بهذه الدراسة وخاصة في ظل غياب النصوص التشريعية التي تتحدث عن التقاضي الالكتروني وبالإضافة

19 الى عدم تطبيقه في غالبية دول العالم، وفي ظل انتشار جائحة كوفيد- التي وفق شروط السلامة العامة تقضي بالتباعد الاجتماعي أصبحت يلوح بالأفق بضرورة ايجاد نظام جديد للتقاضي عن بعد.

وعليه قمنا بتقسيم هذه الدراسة الي محورين على النحو التالي:

المحور الأول: الجانب النظري لألية التقاضي عن بعد.

المحور الثاني: التجسيد الاجرائي للتقاضي عن بعد لسد الفجوات الناتجة عن كوفيد-19.

المحور الأول: الجانب النظري لألية التقاضي عن بعد

ان مصطلح التقاضي عن بعد قد يبدو غريبا في بداية الامر لأنه مصطلح قانوني حديث النشأة بحيث انه لم يتم استخدامه من قبل الفقهاء، على المستويين العربي والدولي، باستثناء عدد محدد من الدول، وعليه سوف نتناول في هذا المحور الحديث عن مفهوم التقاضي عن بعد وخصائصه، مستلزمات التقاضي عن بعد على النحو التالي:

أولاً:- مفهوم التقاضي عن بعد وخصائصه

وهو عبارة عن نظام قضائي معلوماتي جديد يتم بموجبة تطبيق كافة إجراءات التقاضي عن طريق المحكمة الالكترونية بواسطة اجهزه الحاسوب المرتبطة بشبكة الانترنت وعبر البريد الالكتروني، لغرض سرعه الفصل في الدعاوى وتسهيل إجراءاتها على المتقاضيين وتنفيذ الاحكام الكترونياً.⁽¹⁾

وعلية فان المتقاضي او المحامي عندما يقوم، بإقامة دعوى بطريقة الكترونية، فانه يقوم بإرسال عريضة الدعوى عبر البريد الالكتروني، من خلال موقع الكتروني مخصص لهذا الغرض، وبعد ذلك يتم استلام هذه المستندات من قبل المسؤولين عن الموقع الالكتروني، وهذا الموظف يقوم بدوره بإرساله الى المحكمة المختصة بحيث يتسلمه الموظف المختص بقلم المحكمة وهذا بدوره يقوم بفحص المستندات والتأكد من هوية المستخدم ثم يقرر قبول المستندات، او عدم قبولها ويرسل للشخص المتقاضي رسالة الكترونية يعلمه باستلام المستندات. (2)

ويتقابل مصطلح التقاضي الالكتروني مع التقاضي التقليدي، في الموضوع وكذلك اطراف الدعوى فكلاهما يهدف الي تمكين الشخص من رفع دعواه امام المحكمة المختصة قضائيا التي تنظر في النزاع وتصدر حكما بشأنه، ولكنهما يختلفان في طريقه التنفيذ، حيث انه عن طريق التقاضي الالكتروني يتم التنفيذ عن طريق الوسيط الالكتروني، الامر الذي يجعله يتميز في العديد من الخصائص وهي على النحو التالي:

- حلول الوثائق الإلكترونية محل الوثائق اليدوية: حيث انه لا يوجد أي وثائق ورقية بل ان كافة المراسلات الكترونية، وتصبح الرسالة الإلكترونية هي السند الوحيد المتاح للأطراف حال نشوء نزاع بينهم، مما يترتب عليه التخفيض من تداول الورق بالمحاكم وارتفاع مستوى امن السجلات بالمحكمة. (3)

- ارسال المستندات والوثائق الكترونيا عبر شبكة الانترنت: حيث يعرف بالتسليم المعنوي او التسليم عن بعد عبر شبكة الانترنت، بحيث يتم نقل الوثائق والمستندات الكترونيا.(4)
- استخدام الوسيط الالكتروني: يعتبر الحاسوب المرتبط المتصل بشبكة الانترنت هو الوسيط الالكتروني.(5)
- سرعة تنفيذ وتطبيق إجراءات التقاضي: تعتبر عملية تطبيق إجراءات التقاضي عبر شبكة الانترنت إنجازا سريعا في تطبيقها بين الطرفين التقاضي، حيث يتم ارسال واستلام المستندات والوثائق دون الحاجة لانتقالهما مرات عديدة لمقر المحكمة وهذا يقلل الازدحام واكتظاظ المحاكم والجلسات.(6)
- تحل وسائل الدفع الالكتروني محل الدفع العادي النقدي في سداد المصاريف القضائية.(7)
- اثبات إجراءات التقاضي، تعد الكتابة دليلا للإثبات اذا كانت موقعة يدويا وفق المعاملات التقليدية، اما في التقاضي الالكتروني، عن طريق المستند الالكتروني والتوقيع الالكتروني.(7)
- تنفيذ عملية التقاضي الالكترونية من خلال خلق محاكم الكترونية: التقاضي الالكتروني هو المرحلة اللاحقة بعد انشاء محكمة الكترونيه، حيث انه لا نستطيع ان رفع دعوى الكترونية بدون ان يكون للمحكمة موقع على الانترنت.(8)

ثانياً: مستلزمات التقاضي عن بعد

ليتسنى لنا تطبيق إجراءات التقاضي عن بعد، فإن هذا يتطلب وجود مستلزمات فنية وتأهيلية تقتضي ان يستند عليها النظام القضائي الحديث، لتحقيق اهداف العدالة المرجوة، وهذه المستلزمات نوعان المستلزمات الفنية والمستلزمات التأهيلية وهذا ما سنبينه على النحو التالي:

1_المستلزمات الفنية

ويقصد بذلك هو ان الاشخاص المعنيين الذين سيقع عليهم مسؤولية تطبيق إجراءات التقاضي الالكتروني، بدءاً من تسجيل الدعاوى ومراحل النظر فيها ومعهم المحامين الذين سيترافعون لدى هذا النظام ينبغي أن يكونوا من ذوي الخبرة في مجال علم الحاسوب والبرامجيات وتصميم المواقع الالكترونية وادارتها. (9)

2_المستلزمات التأهيلية

لكي نكون امام نظام قضائي معلوماتي، فإن هذا يتطلب تأهيل وتدريب قضاة معلوماتيين وكتبة الكترونيين (كتاب ضبط) وكوادر متخصصة بإدارة المواقع الالكترونية وتصميم البرامج ومراقبة الأنظمة والملفات الالكترونية وحمايتها بالإضافة الى المحامين متدربين على طرق تقديم الدعاوى، والمستندات الكترونياً. (10)

المحور الثاني - التجسيد التطبيقي للتقاضي عن بعد لسد الفجوات الناتجة عن كوفيد_19:

يتمثل التجسيد التطبيقي للتقاضي الإلكتروني، من خلال المحكمة الإلكترونية، وهي التي تعتبر اهم وسائل التقاضي الإلكتروني، ولعل هذا ما سوف نتناول الحديث عنه في هذا المحور بالإضافة الي التجربة لبعض الدول العربية للمحاكم الإلكترونية.

أولاً : وسائل التقاضي عن بعد

لغرض تطبيق إجراءات التقاضي عن بعد، لابد من وجود محكمة تعمل بوسائل الكترونية يباشر من خلالها مجموعه من القضاة نظر الدعاوى والفصل بها بموجب تشريعات تخولهم مباشرة الإجراءات القضائية بتلك الوسائل باعتماد تقنيات فائقة في الحداثة لملفات الدعاوى والتي سيتم تدوين الإجراءات القضائية من خلالها أي بمعنى برمجة الدعوى الإلكترونية او حوسبة الدعوى، لتكتمل منظومة هذا النظام.(11)

وهذا الامر دفع العديد من الفقهاء الي تعريف المحكمة الإلكترونية، حيث انها عبارة عن حيز تقني معلوماتي ثنائي الوجود أي بين شبكة الربط الدولية الانترنت وبين مبنى المحكمة، والمحكمة الإلكترونية تعكس الظهور المكاني للمحاكم والمجالس القضائية ومن خلالها يعمل كتاب الضبط على تسجيل القضايا ومتابعة الإجراءات القضائية، كما يباشر القضاة نظر الدعاوى والفصل فيها بموجب تشريعات تخولهم مباشرة الإجراءات القضائية الكترونياً. (12)

ويقوم تنظيم المحكمة الإلكترونية على توافر العناصر التالية:

1. المعدات والأجهزة الحاسوبية: حيث انه يجب ان يكون في قاعة المحكمة جهاز حاسوب رئيسي يتم بموجبه اظهار ملف الدعوى، وكافة الإجراءات المراد اتخاذها بشأن الملف، ويرتبط الحاسوب الرئيسي مع حاسوب القاضي الذي ينظر الدعوى، ليتمكن من الاطلاع على ملف الدعوى، وكما يظهر ملف الدعوى ببرنامج امام كل الحاضرين على الجهاز الرئيسي وكذلك للحاضرين الكترونيا خارج مبنى المحكمة. (13)
2. انشاء موقع للمحكمة على شبكة الانترنت: حيث يتم تصميم موقع على شبكة الانترنت يعتبر عنوانا الكترونيا للدائرة او المحكمة يستطيع من خلاله كل صاحب علاقة تنفيذ نوعين من الخدمات
3. السجلات الالكترونية: وعبرة عن قاعدة بيانات على الشبكة الداخلية لكل محكمة يتم من خلالها قيد بيانات الدعوى او إعطائها رقما معلوماتيا متسلسلا، بحيث يمكن ان يستخرج من هذا السجل ملف الدعوى الالكتروني الذي هو عبارة عن برنامج حاسوبي. (15)

اما في ما يتعلق بعناصر المحكمة الالكترونية: فهي تتكون من العناصر التالية

1. قضاة المعلومات: وهم مجموعه من القضاة النظاميين، يباشرون المحاكمات من خلال موقع كل منهم لدى المحكمة الالكترونية والتي بها موقع الكتروني على الإنترنت. (16)

2. كتبة المواقع الالكترونية: وهم مجموعه من الموظفين الحقوقيين والمتخصصين أيضا بتقنيات الحاسوب والبرمجيات وتصميم وإدارة المواقع الالكترونية ومؤهلين للعمل في هذا المجال.
 3. إدارة المواقع والمبرمجين: وهم مجموعه من الاداريين والفنيين المتواجدين خارج قاعة المحكمة وفي أقسام مجاورة لها، ويكون اهم واجباتها متابعة سير إجراءات المحاكمة ومعالجة الأعطال التي تحدث في الأجهزة اثناء المرافعة وكذلك معالجه الأخطاء الفنية قبل وقوعها.⁽¹⁷⁾
 4. المحاميين المعلوماتيين: وهذا المصطلح يطلق على المحامي الذي بحق لة تسجيل الدعوى والترافع في المحكمة الالكترونية.⁽¹⁸⁾
- وبناء على ما تقدم يرى الباحث انه أصبحت الحاجة ملحة، لإنشاء نظام التقاضي الالكتروني، وخاصة في ظل انتشار فايير كورونا الذي من اهم إجراءات السلامة العامة، هو التباعد الاجتماعي.
- وكما انه في ظل انتشار الفايروس أدى ذلك الي اغلاق كافة مرافق والمؤسسات في غالبية دول العالم، ومن ضمنها المحاكم، وهذا أدى بدوره الي تأخير النظر في العديد من القضايا، وخاصة التجارية منها والمطالبات المالية، الامر الذي أدى الي ظهور حالة من الكساد الاقتصادي في غالبية دول العالم وبالإضافة الي تراكم المئات من الدعوى الغير منظور فيها، وعليه ونظرا للتقدم العلمي والتكنولوجي بكافة مرافق الحياه أصبحت الحاجة ضرورية لإنشاء نظام التقاضي الالكتروني، الذي بموجبه يسرع النظر في العديد من القضايا والفصل بها.

ثانيا: الحماية التقنية والجناية لبيانات المحكمة الالكترونية

في ما يتعلق بالحماية التقنية فان المقصود بها مجموعه من الوسائل والأدوات والإجراءات اللازم توفيرها لضمان حماية المعلومات من الاخطار الداخلية والخارجية، التي تعطل، عملية التعدي على بيانات المحكمة الالكترونية ومعلوماتها ومقوماتها، فضلا عن إمكانية الوصول الي تحديد مرتكب هذه الأفعال باعتبار ان الأنظمة التي تتحكم في تلك المجالات تعمل في اطار شبكات تربطها معا، ومن مظاهر الحماية التقنية: (19)

1. تشفير بيانات المحكمة الالكترونية ومعلوماتها المتداولة عبر الشبكة.
2. استخدام الجدار النارية: وهي احدى وسائل الامن المعلوماتية، وهو عبارة عن برنامج يستعمل كبواب للتحكم بنقاط الدخول ما بين الشبكة والمستخدمين.
3. تامين خصوصية المعلومات: بحيث لا تستعمل المعلومة من غير الغرض المرخص به من صاحب المعلومة، وهذا يتعين وثيقه خصوصية بموجبها تحدد الخطوات الواجب اتباعها للحصول على مستوى عالي من الخصوصية.
4. تامين سرية المعلومات: وهو تحقيق الحماية لمحتوى البيانات ضد محاولات التغير او التعديل او المحو.
5. مكافحة فايروس الحاسب الالي وحفظ نسخ احتياطية من برامج الحاسب الالي.

اما في ما يتعلق بالحماية الجناية ففي ضوء ما اكتشف من الخطر الداهم للجرائم المرتكبة عبر الوسائط الالكترونية، فان هناك تشريعات تعرف بقانون

الجرائم الإلكترونية، متوفر في غالبية الدول وبموجب نصوص هذا القانون، فإنه في حال ارتكاب أي صوره من صوره الجرائم المرتكبة عبر الوسائط الإلكترونية، يتم اللجوء الي نصوصه.

ولدى الحديث عن الصعوبات والتحديات التي تواجه نظام التقاضي عن بعد يرى الباحث ان اهم الصعوبات تكمن في غياب النصوص التشريعية التي تنظم إجراءات التقاضي عن بعد في غالبية دول العالم وخاصة الدول العربية، بالإضافة الى عدم توفر كافة الإمكانيات التقنية الحديثة في بعض الدول النامية، للقيام بإجراءات التقاضي عن بعد من أجهز حاسوب وبرامج وكادر من الموظفين المدربين، وبالتالي فإنه لابد من قيام الجهات المختصة في كل الدول من اجل إيجاد نصوص تشريعية تعالج إجراءات التقاضي عن بعد، لما لها من اثار ايجابية في تسريع إجراءات التقاضي والسير في ملفات الدعوى لدا من تراكمها في المحاكم.

نتائج الدراسة:

في ضوء ما تقدم تناولنا الحديث عن التقاضي عن بعد عبر تقسيم هذه الدراسة الي محورين بحيث تناول المحور الأول، الحديث عن الجانب النظري لألية التقاضي عن بعد.

1. وتم تعريف التقاضي عن بعد انة عبارة عن نظام قضائي معلوماتي جديد يتم بموجبة تطبيق كافة إجراءات التقاضي عن طريق المحكمة الإلكترونية بوساطة اجهزه الحاسوب المرتبطة بشبكة الانترنت وعبر البريد الإلكتروني، لغرض سرعه الفصل في الدعاوى وتسهيل إجراءاتها على المتقاضيين وتنفيذ الاحكام الكترونيا.

2. وكما تم تمييز التقاضي الإلكتروني في عدد من الخصائص، وهي، حلول الوثائق الإلكترونية محل الوثائق اليدوية، ارسال المستندات والوثائق الكترونيا عبر شبكة الانترنت، استخدام الوسيط الإلكتروني، سرعة تنفيذ وتطبيق إجراءات التقاضي، تحل وسائل الدفع الإلكتروني محل الدفع العادي النقدي في سداد المصاريف القضائية
3. في ما يتعلق بإثبات إجراءات التقاضي، تعد الكتابة دليلا للإثبات اذا كانت موقعة يدويا وفق المعاملات التقليدية، اما في التقاضي الإلكتروني، عن طريق المستند الإلكتروني والتوقيع الإلكتروني.
4. وفي ما يتعلق في تنفيذ عملية التقاضي الإلكترونية يكون من خلال خلق محاكم الكترونية: حيث ان التقاضي الإلكتروني هو المرحلة اللاحقة بعد انشاء محكمة الكترونيه، حيث انه لا نستطيع ان رفع دعوى الكترونية بدون ان يكون للمحكمة موقع على الانترنت.
5. ما في يتعلق في مستلزمات التقاضي عن بعد فكان هناك نوعين من المستلزمات وهي المستلزمات الفنية، والتأهيلية.
6. في ما يتعلق في التجربة العربية للمحاكم الإلكترونية في ظل جائحة كوفيد_19 كان هناك عدة تجارب عربية كما في المغرب والامارات العربية المتحدة ومصر الا اننا تناولنا الحديث عن التجربة الإماراتية كونها التجربة العربية الناجحة.

توصيات الدراسة:

1. نوصي للمشرع الفلسطيني على ضرورة اصدار تشريع خاصة بإجراءات واليات التقاضي عن بعد، من خلال الجهات المختصة بالدولة ، والتي تبدأ من التبليغ الالكتروني، من خلال الجهات المختصة بالدولة، وتبدأ بتعديل تعديل نص الماده (7/ج) من قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية رقم (2) لسنة 2001 بحيث تصبح "أي طريقه اخرى تقررها المحكمة بما يتفق وأحكام هذا القانون بالاضافه الي التبليغ الالكتروني "
2. نوصي بالعمل على تطوير عملية التعاون ما بين مجلس القضاء الأعلى الفلسطيني ووزارة العدل الفلسطينية، مع نظيراتهم من الدول التي سبقتنا بتطوير نظامها القضائي باعتماد تكنولوجيا المعلومات، وتطبيق إجراءات التقاضي عن بعد، والاختذ بالخبرات المطبقة بما يتفق مع القوانين الفلسطينية
3. نوصي لمجلس القضاء الأعلى بضرورة تدريب القضاة ومعاونيهم على استخدام الوسائل الالكترونية في العمل القضائي.
4. نوصي بالبده بتجهيز البنية التحتية لشبكات الانترنت، واعداد البرامج اللازمة لذلك.
5. نوصي بنشر الوعي من قبل الجهات المختصة، لدى لكافة شرائح المجتمع وتهيئتهم لقبوله والتعامل معه.
6. نوصي بإصدار تشريع يحدد عمر القضية في المحكمة، بمعنى ان تكون مدة قانونية محددة لتداول الدعوى داخل المحكمة في محاكم الدرجة الأولى اوغيرها، للتخلص من ظاهرة البطء في تطبيق إجراءات التقاضي الالكتروني لتحقيق عدالة اسرع.

قائمة المصادر والمراجع

1. الموقع الالكتروني www.ahewar.org تاريخ الزياره 5-8-2020 الساعه 8 مساء.
 2. هادي عبدالله الكعابي، نظام التقاضي عن بعد، مقال منشور في مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، العدد الأول -السنة الثامنة-2016.
 3. حازم محمد الشرعة، التقاضي الالكتروني والمحاكم الالكترونية، دار الثقافة للنشر، 2010.
 4. ليلى عصماني، نظام التقاضي الالكتروني الية لا نجاح الخطط التتموية، مقال منشور في مجلة الفكر، العدد 13، سنة 2016.
 5. نافع بحر سلطان، الاختصاص القضائي الالكتروني للمحاكم العراقية، بحث منشور في مجلة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد 3، السنة الأولى.
 6. صفاء اوتاتي، المحكمة الالكترونية (المفهوم والتطبيق)، مقال منشور في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانون، المجلد 28، لعدد الأول، 2012.
 7. خالد ممدوح، الدعوى الالكترونية واجراءاتها امام المحاكم، دار الفكر الجامعي، 2008.
 8. خالد ممدوح، امن الحكومة الالكترونية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.
- الهوامش:

1. خالد ممدوح، الدعوى الالكترونية واجراءاتها امام المحاكم، دار الفكر الجامعي، 2008، ص 12
2. خالد ممدوح ، الدعوى الالكترونية واجراءاتها امام المحاكم، مرجع سابق، ص، 37
3. خالد ممدوح ، امن الحكومة الالكترونية، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2008 ، ص 101

4. التقاضي والمحاكم الالكترونية، مقال منشور على الموقع الالكتروني www.ahewar.org تاريخ الزيارة 5-8-2020 الساعة 8 مساء.
5. خالد ممدوح ، الدعوى الالكترونية واجراءاتها امام المحاكم، مرجع سابق، ص، 40
6. خالد ممدوح ، الدعوى الالكترونية واجراءاتها امام المحاكم، مرجع سابق، ص، 42
7. حازم محمد الشرعة، التقاضي الالكتروني والمحاكم الالكترونية، دار الثقافة للنشر، 2010، ص 65
8. خالد ممدوح ، الدعوى الالكترونية واجراءاتها امام المحاكم، مرجع سابق، ص، 43
9. ميثاق اصلاح منظومة العدالة ، مقال منشور على الموقع الالكتروني maroclaw.com تاريخ الزيارة 4-8-2020 الساعة 11 صباحا
10. ميثاق اصلاح منظومة العدالة ، مقال منشور على الموقع الالكتروني maroclaw.com تاريخ الزيارة 4-8-2020 الساعة 11 صباحا
11. نافع بحر سلطان، الاختصاص القضائي الالكتروني للمحاكم العراقية، بحث منشور في مجلة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد 3، السنة الأولى، ص9.
12. ليلي عصماني، نظام التقاضي الالكتروني الية لا نجاح الخطط التنموية، مقال منشور في مجلة الفكر، العدد 13، سنة 2016، ص 219
13. ليلي عصماني، نظام التقاضي الالكتروني الية لانجاح الخطط التنموية، مقال منشور في مجلة الفكر، العدد 13، سنة 2016، ص 220
14. هادي عبدالله الكعابي، نظام التقاضي عن بعد، مقال منشور في مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، العدد الأول -السنة الثامنة-2016، ص 78.
15. صفاء اوتاتي، المحكمة الالكترونية (المفهوم والتطبيق) ، مقال منشور في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانون، المجلد 28، لعدد الأول، 2012، ص 175
16. حازم محمد الشرعة، التقاضي الالكتروني والمحاكم الالكترونية، مرجع سابق، ص 60

17. حازم محمد الشرعة، التقاضي الالكتروني والمحاكم الالكترونية، مرجع سابق، ص 62
18. حازم محمد الشرعة، التقاضي الالكتروني والمحاكم الالكترونية، مرجع سابق، ص 62
19. صفاء اوتاتي، المحكمة الالكترونية (المفهوم والتطبيق) ، مقال منشور في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانون، المجلد 28، لعدد الأول، 2012، ص 177